ورقة بحثية بعنوان

" الشفافية المعلوماتية وعمليات التنمية المستدامة مع التعرض للتجربة المصرية"

إعداد الباحث

محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

مقدمة

أصبحت شفافية المعلومات طلبا ملحا خاصة بعد الثورات العربية للقيام بالتنمية والإصلاح، و تمثل شفافية المعلومات في الواقع الحالي ضرورة ملحة تفرضها آليات العصر الحديث ونظام العولمة الذي نعيش فيه، وأصبحت الشفافية المعلوماتية أساساً مهماً لتحقيق عمليات التنمية المختلفة ومنها التنمية الاقتصادية، ومن دون الشفافية يظل الاقتصاد المحلي اقتصاداً مغلقاً يفر منه المستثمرون ويعجز المخططون وصناع القرار عن تحقيق الخطط الاقتصادية المطلوبة ، ولذلك يجب القول إن شفافية المعلومات أصبحت شرطاً ضرورياً وجوهرياً لتعظيم المنفعة الاقتصادية ولتحقيق الأداء العالي للتنمية.

الفصل الأول: تعريفات أساسية

يستعرض الباحث في هذا المبحث أبعاد شفافية المعلومات وكذلك التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

١-١ تعريف الشفافية

يشتمل مصطلح الشفافية في الثقافة الانسانية على معاني الانفتاح والاتصال والمحاسبة والشفافية بمعناها المستعار من علم الفيزياء تعني المادة الشفافة الواضحة الزجاجية بحيث يمكن رؤية الطرف الاخر من خلالها .

والشفافية هي عكس السرية في مجالات علم الأخلاق والأعمال والإدارة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع ...الخ .يكون الفعل أو النشاط شفافاً إذا كانت المعلومات حوله متوفرة وواضحة. (١)

والشفافية تعني أن تكون كل الهيئات والمؤسسات والمرافق التي تدير وتدبر الشأن العام شفافة أي أنها تعرف ما يجري ويدور داخلها، وكذلك الأمر حتى بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تكون كل المعلومات والحقائق معروضة ومتاحة للبحث والمساءلة.

وتوفر أنظمة تقنيات المعلومات قاعدة هامة تسهل عمل المجتمعات وتحسن عملية تفاعل هذه المجتمعات مع النظم الإدارية والحكومية السائدة عبر عدد من الوسائل .فالبريد الالكتروني والانترنت والشبكات المحلية) كلها أدوات تساهم في جعل المجتمعات تسير بشكل أكثر كفاءة وأكثر شفافية .

وتعتبر أنظمة المعلومات مفتاحاً مهماً في جعل المجتمعات تعمل بصورة أفضل ومنها المعلومات السكانية، المعلومات حول الأداء الاقتصادي، المعلومات حـــول ملكية الأراضي، معلومات الضـــرائب، المعلومـــات الخاصة بالأنظمـــة التعليمية في المدارس والجامعات، قواعد البيانات، أنظمة الأرشفة الرقمية في المؤسسات الحكومية، وغيرها من أنظمة المعلومات.

وتمتلك المجتمعات في العالم المعاصر وبخاصة في الجزء المتقدم منه مجموعات كبيرة من هذه المعلومات على شكل صيغ رقمية، وغالباً ما تكون هذه المعلومات منظمة على شكل عدة أنواع من قواعد البيانات.

ويؤكد باحثون أن امتلاك المعلومات هو شيء واستخدامها بصورة فعالة هو شئ آخر تماماً وخاصة من المجتمعات التي تتطلع إلى امتلاك إدارة مدنية أو حضرية سليمة.. ومع الإشارة إلى النقطة الأخيرة والتي هي الاستخدام الفعال لأنظمة المعلومات فإنه ينبغي التنويه أن فروقاً كبيرة قد نشأت في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول التي لا تزال في دور التطور. (٢) فالشفافية ركنً أساسيً، وعنصرً مهم في ترسيخ الديمقراطية، وتكريسها في المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، كما أنها مهمة للهيئات الرسمية و لمؤسسات المجتمع المدني.

وفي مناخ تعليمي ديمقراطي، حيث التحول من المركزية إلى اللامركزية في نظم التعليم استحدثت أنواع من المدارس، مثل المدارس المستقلة Independent Schools، ومدارس الغد School of Tomorrow، والمدارس التعاقدية Charter schoolsفي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واستراليا، ونيوزيلندا، التي تتيح حق اختيار واسع المدى، مرتبط بمحاسبية ذات شفافية عالية، ليس فقط من قبل السلطات الرسمية، وإنما من قبل أعضاء المجتمع أنفسهم، مما يؤكد على أن النظم التعليمية بهذه الدول تلبي الاحتياجات البيئية، سواء على المستوى المحلي أم القومي، كما تتمتع بدرجة عالية من الشفافية، تسمح بممارسة المحاسبية من أكثر من جهة، مما يوفر في أغلب الأحيان درجة عالية من الأداء، ينعكس على مخرجات التعليم من حيث إعدادها وجودتها ووظيفتها.

وتتضمن الشفافية أيضاً تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة بأن تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع، وتعنى أيضا توفر إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام .
وترى بعض الادبيات أن الشفافية تعني فتحاً تاماً لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسئولين .
والشفافية أداة مهمة جدا لمحاربة الفساد الإداري، وأحد أهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد والأنظمة والتعليمات والإجراءات والآليات المعتمدة .وتعتبر هذه أول خطوة

على درب فتح المجال للإقرار عمليا بالمحاسبة في حالة عدم احترام تلك القواعد والأنظمة (٥).

١-٢ التنمية الاقتصادية

تعني التنمية الاقتصادية ارتفاعاً في مستوى المعيشة وتطوراً إيجابياً في المؤشرات الاقتصادية النقدية والمالية والعينية كزيادة معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي والقومي وزيادة الدخل وارتفاع الصادرات وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية

والتنمية المستدامة هى خطة تضعها الدولة وتهدف الى تحقيقها وتتضمن مستويات معينة من الاداء الاقتصادي والمحافظة على هذا الأداء وتطويره مع ضمان حق الاجيال القادمة.

الفصل الثاني: شفافية المعلومات والتنمية

هناك علاقة ايجابية بين توفر المعلومات أو الشفافية المعلوماتية وبين تحقيق التنمية بكافة أنواعها فعندما تتوافر بالفعل المعلومات الكاملة والصحيحة والدقيقة فإنها تكون وعاءاً جيداً لتحقيق عمليات التنمية المختلفة خاصة التنمية الاقتصادية.

ويرى بعض الخبراء أن السمة الهامة لتأثيرات عصر المعلومات تكمن في الاقتصاد، فالاقتصاد هو المحرك الذي ميز مجتمع الثورة الصناعية، وكان التطور التكنولوجي الصناعي الطريق البديل لاستبدال البنى السياسية والاقتصادية القديمة وإقامة المجتمع الصناعي وبناء المجتمع المدني الذي شق طريقاً جديدة في التاريخ الإنساني، مقدماً كل يوم تطورات جديدة أذهلت معاصريه.

اليوم نسمي عصرنا بعصر المعلومات لأن تكنولوجيا المعلومات سمحت ببناء الاقتصاد القائم على المعرفة :اقتصاد المعلومات Knowledge - Based Economyوهو اقتصاد يشق طرقاً جديدة في التاريخ الإنساني، ويقدم كل يوم تطورات مذهلة سواء على الصعيد التقني الصرف، أو على صعيد التغيرات البنيوية العميقة التي تظهر وتتبلور كل يوم.

وشهدت نهاية القرن العشرين تطورات مذهلة حققت تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع والإدارة والاقتصاد، وتلك التغيرات لا يمكن مقارنتها إلا بتغيرات الثورة الصناعية التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر..ولقد اتسمت هاتان الثورتان بطابع التقدم التكنولوجي، فالأولى ثورة صناعية والثانية ثورة المعلومات ,ولم يكن ممكناً ظهورهما لو لم تظهر التكنولوجيا الملائمة لكل منهما :في الأولى الآلة البخارية وفي الثانية الحاسوب كما كانت الأولى تمهيداً للثانية، فقد وضعت أسس التقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وحققت قفزة نوعية في ميدان المعرفة .

وفي تلك الفترة ظهرت مصطلحات وبدايات علم المعلومات فقد أعلن جوزيف هنري في عام 1851عن قلقه في بدايات ظاهرة انفجار المعلومات قائلاً" :لقد أثبتت التقديرات أن مقدار ما ينشر سنوياً من مصادر المعلومات، يبلغ نحو عشرين ألفاً من المجلدات، بما فيها النشرات وتعد كلها إضافة إلى رصيد المعرفة البشرية، وما لم ترتب هذه الكميات الضخمة بطريقة ملائمة فسوف يضل الباحثون سبيلهم بين أكداس الإنتاج الفكري، كما أن كل المعلومات سوف

تتداعى تحت وطأة وزنه، ذلك لأن الإضافات التي سوف تضاف فوقه، سوف تؤدي إلى اتساعه دون الزيادة في ارتفاع الصرح ومتانته".

٢-١ أهمية شفافية المعلومات في التنمية

تعد الشفافية المسألة المحورية في عملية التنمية، وهي لا تقتصر فقط على الإشراف والمحاسبية حول النفقات العامة فحسب .وإنما تفترض كذلك ضمان الحرص على عقلانية هذه النفقات بهدف الحد من هدر المال العام والثروات الوطنية.. ففي غياب الشفافية يتعذر على الحكومة والدولة عموما تحقيق أي تقدم، لاسيما الشفافية المتصلة بالمحاسبة الصارمة .

وأثبتت التجربة في عدة دول أن التمسك بالشفافية يقلل من وقوع الأزمات الاقتصادية، وإنها تساعد بدرجة كبيرة في معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها.

وتعنى الشفافية أولا وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة باعتبارها تسهم في تسهيل عملية التصدي لمختلف أشكال الفساد وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزهم على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره (3) .

ومع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمى والتنافس بين مصالح الاطراف المختلفة، تتزايد درجة التدقيق فى نشاط وأداء الشركات .ويظل أمر الشفافية المتحققة من خلال الإفصاح أمرا خلافيا يحتاج الى ايجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذى يرغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى .وقد عبر الكثير من المحللين عن رأيهم فى أن افتقاد الشفافية والمساءلة قد ساهم بشكل كبير فى الضعف المالى على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطنى فى كثير من الازمات المالية الاقليمية التى حدثت فى الآونة الأخيرة.

ونشير هنا الى ان الشركات تسعى الى الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة ولذلك تتطلع الى اجتذاب مستثمرين فى اغلب الاحيان لا يعلمون عن عملياتها اليومية شيئا .ومن هنا يكون على الشركات المسجلة فى أسواق المال الكشف عن حساباتها وأنشطتها من أجل اجتذاب استثمارات كافية لتمويل التوسع فى أنشطتها المتنوعة واكتساب ثقة المستثمرين. وتخلق هذه المكاشفة بالطبيعة ضررا بالنسبة للشركة العامة بسبب

التكلفة الاضافية اللازمة لاصدار المعلومات بالاضافة إلى وضع عملياتها ونشاطها تحت المجهر من قبل العامة بما فى ذلك المنافسين.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الشركة المغلقة التى يسيطر عليها عدد قليل نسبيا من المساهمين أو افراد العائلة لاتواجه نفس متطلبات الشفافية فمعظم الشركات المغلقة وهى النمط الاكثر شيوعا تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء وتعمل فى ظل أدنى مستوى من الإفصاح، وعلى الرغم من فعالية هذا الشكل التنظيمى للشركات على المستوى المحلى، إلا إنها مهما نمت، فلن تتجاوز حجما معينا لأنها محددة بثروات أصحابها أو المساهمين فيها، بالإضافة إلى ذلك فإن دخول تلك الشركات أسواق رأس المال والتنافس مع كيانات أخرى محلية ودولية للحصول على الموارد المالية الدولية القليلة وعلى اهتمام المستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة يكون أمراً صعبا بسبب انعدام الشفافية فى أعمالها.

ويؤكد بعض الخبراء الاقتصاديين أن الشفافية ليست هدفا فى حد ذاتها، فهناك تكلفة تترتب على توفير المعلومات الدقيقة، وستسعى الأسواق إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة المصلحة العامة.

وفي الواقع هناك إلحاح متزايد حالياً على الشركات فى كلاً من الاسواق الصاعدة والمتقدمة لأن تكون أكثر إفصاحاً ليس فقط فى تقاريرها المالية، ولكن أيضا حول أدائها فى القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية، ويكون بالتالى على الشركات الاستجابة لمصالح الأطراف المختلفة أو إيجاد التوازن بين مصالح تلك الأطراف، وتشمل تلك الأطراف الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين بما فيهم المؤسسات الاستثمارية والشركاء التجاريين والعملاء وجهات الائتمان والحكومات.

ومن أجل تعزيز الثقة فى الأسواق، يجب أن يكون هناك إطار كاف لضمان الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع .إلا أن هذا الاطار يكون عديم الجدوى بدون ضمان توازن المصالح بين المستثمرين وبدون الآليات المناسبة لتنفيذ متطلبات الإفصاح.

وتفرض معظم الدول الرأسمالية المتقدمة على مصدرى الأسهم شروطا للإفصاح عن معلومات معينة حول نشاطها والعمليات التى تتم بها بما يضمن الحق المتساوى فى الحصول على حد أدنى من المعلومات .فمعظم أنظمة الإفصاح تم تصميمها لحماية المستثمرين وسلامة السوق، فبدون مستوى مرتفع من الشفافية لا يستطيع المستثمر أن يطمئن أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع فى السوق.

وعلى الرغم من أن على كل دولة أن تضع معايير لتلبية احتياجاتها المحددة فإن هناك بعض معايير الإفصاح التى يجب وضعها فى إطار إلزامى ، فقبل الطرح الأولى للأسهم يجب أن توفر الجهة المصدرة للاسهم حدا أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقا لما يفرضه القانون أو القواعد المنظمة للسوق وبعد ان تنتهى الشركة من عملية البيع الأولية، يجب أن تضع اطار للإفصاح الدورى يتم فيه مراعاة ان يتمكن اصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم او فهم جدوى هذا الاستثمار، كما يجب أن تفرض أسواق رأس المال على الشركات المسجلة حداً أدنى من الإفصاح للحفاظ على سلامة الأسواق، وفى نفس الوقت يجب أن يكون على الشركات واجب الإفصاح للعامة عن المعلومات غير المتاحة فى الوقت الراهن قبل القيام بالمتاجرة فى الاوراق المالية للشركة .

وأخيراً إذا قامت الشركة بإصدار بيان لم يكن دقيقا فى حينه، يكون عليها واجب تصحيحه فور اكتشافها أن المعلومة التى صرحت بها غير صحيحة.
وقد ساد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح.. ومن أسباب النمو الكبير فى الاقتصاد العالمى فى السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر الحدود من خلال التقنيات الحديثة المتعددة .. وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضاً سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التى قد تنتج عن الإفصاح عن المعلومات بشكل غير متعمد أو غير مرغوب فيه .

وفى هذا العصر يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها.. وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات، يكون من الضرورى وجد حدود لذلك من اجل حماية الشركة من الإفصاح غير اللازم والإفصاح الذى قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الاضافية.

ففى الاقتصاديات الحرة، يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الامريكية أن المعلومات تكون مادية "إذا كان احتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالى المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل ."وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها فى اعتباره عند اتخاذ قراراً بالشراء او البيع او تجميد السندات.

إن العولمة والتكنولوجيا والابتكار لهم تأثير بالغ فى تغيير الاسواق والتنظيمات والمؤسسات . وعلى الرغم من الصعوبة فى تحديد معالم الإفصاح الذى ستقوم به الشركات إلا ان هناك شئ بديهى وهو أن المعلومات الدقيقة الصادرة فى الوقت المناسب والتى يمكن الاعتماد عليها هى من أساسيات السوق، كما أن العولمة تدفع نحو التوفيق بين المعايير المختلفة، وكذلك تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً حيث تتجاوز الحدود القانونية والجغرافية وتفرض التوافق بين الأنظمة والقواعد المتعددة.

ففى مجتمع المعلومات، انتهت أيام السرية الكاملة والمعلومات المبهمة واصبح الإفصاح ضرورة .إلا ان على الحكومات الاستمرار فى معرفة مصالح مختلف الاطراف والموازنة بين تلبية تلك المصالح من خلال الإفصاح وبين التكلفة المترتبة على الإفصاح على مستوى الشركة وعلى مستوى الاقتصاد الكلى مع الاحتفاظ بإطار اقتصاد السوق الحر (٤).

عصر المعلومات إذاً هو العصر الذي ظهر فيه الاقتصاد المبني على المعرفة :اقتصاد المعلومات، ولكن ماسمات هذا الاقتصاد الجديد وكيف يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق من خلاله؟

٢-٢ الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge - based

لكي نحدد أثر ثورة المعلومات على الاقتصاد والمجتمع وكيف يمكن أن يتلاءم نموذج التنمية الشاملة الوطنية مع هذه التغيرات العالمية، لا بد أولاً من تحديد سمات هذا الاقتصاد الجديد والتي نوجزها فيما يلي:

٢-٢-١ من المحلية إلى العولمة

الاقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه متنام نحو آفاق التكامل العالمي وطبعاً لم يكن هذا الاقتصاد ممكناً لولا ثورة المعلومات والاتصالات ،فعندما يتحدث الباحثون عن العالم كقرية صغيرة أو ربما كمدينة كونية فإن ذلك يعني بالدرجة الأولى تقصير المسافات من خلال شبكة إنترنت ولكن التجارة كانت أول المستفيدين من خدمات الإنترنت، لتعزيز الاتصال وإبرام الصفقات والإعلان والترويج والتسويق والحصول على المعلومات في الزمن الحقيقي عن اقتصاد العالم وعن المنافسة، بل وربما عن مخططات المنافسين للسنوات القادمة، وأخيراً لعقد شراكات مع حلفاء أقوياء في دول أخرى وتقسيم العمل بين مجموعات مختلفة وتقاسم نتائج هذه الشراكة.

العولمة اليوم نظام اقتصادي بالدرجة الأولى قبل أن تكون نظاماً سياسياً، وهو نظام معتمد أولاً وقبل كل شيء على ثورتي المعلومات والاتصالات، وقد يقال إن للعولمة بعض المظاهر الأخرى كالعولمة الإعلامية التي تحققت عبر الفضائيات والأقمار الصناعية والتبادل الثقافي الذي أصبح تبادلاً باتجاه واحد، وهو أقرب إلى الغزو الثقافي منه إلى حوار الثقافات ولكن ذلك كله ليس سوى أحد مظاهر العولمة ومن نتائجها وأدواتها لبناء واستكمال النظام الاقتصادي العالمي المبني على المعرفة.

٢-٢-٢ من التمركز إلى الانتشار

اتسم التوجه العام لاقتصاد الثورة الصناعية وحتى السبعينيات بالاتجاه نحو تركيز أكثر لرأس المال بيد شركات ضخمة تحتكر كل شيء وتفرض ما تشاء على الأسواق وكانت قوتها لا تعتمد فقط على احتكار المال والتكنولوجيا بل وقبل ذلك على احتكار المعلومات التي كانت تجمعها بوسائلها الخاصة لتشكل أحد مظاهر ومنابع قوتها المتنامية.

أما في عصرنا فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات حق الاطلاع للجميع وبدأت سلطة الشركات المركزية الصناعية الكبرى تتهاوى لصالح شركات التجزئة التي اعتمدت على قوة المعلومات التي تعالجها في قواعد المعطيات الضخمة مما جعلها تفرض شروطها في النهاية على الشركات الاحتكارية .

ونستطيع أن نقول دون مبالغة إن الاتجاه الذي كان سائداً في الثورة الصناعية نحو الاحتكار تحول إلى اتجاه جديد في عصر المعلومات نحو التبعثر والتنوع والانتشار.

٢-٢-٣ من النمطية إلى التنوع

كانت الاحتكارات الضخمة في الستينيات من القرن العشرين تنتج أعداداً هائلة من المنتجات ذات نمط موحد وكان توزيع هذه المنتجات الموحدة يتم عبر شركات توزيع ضخمة وقوية، أو عبر أقسام التوزيع في الشركات الاحتكارية نفسها، مما كان يفرض هذه النماذج على الأسواق القومية والعالمية.

لقد انتشرت طرق خطوط الإنتاج الكثيفة والإنتاج الضخم مع بدايات هذا القرن، وأصبحت نموذجاً يحتذى في التقدم الاقتصادي فالاتجاه اليوم انقلب تماماً وأخذ مساراً معاكساً للإنتاج الضخم وخطوط الإنتاج الكثيفة، وأصبح هاجس الشركات اليوم الوصول إلى أكبر تنوع ممكن من المنتجات المطروحة في السوق، وبالتالي لا يمكن طرح أعداد كبيرة جداً من هذه المنتجات المتنوعة.

إن سيطرة هذا الاتجاه نابعة أساساً من التغيرات السريعة التي تتميز بها منتجات تكنولوجيا المعلومات التي تسجل تبدلات جوهرية كل ستة أشهر وأحياناً كل ثلاثة أشهر..كما أن شركات التوزيع لم تعد هي المتحكمة بالأسواق، وإنما ظهرت قوة جديدة، ،وهي في جوهرها متنوعة وغير موحدة، هي قوة شركات التجزئة التي تسعى إلى تلبية رغبة المستهلك مما أجبر الشركات المنتجة على العمل لإنتاج منتجات متنوعة ومشخصة أي أنها تلبي رغبات شخص معين محدد، أو شريحة معينة محددة، وبالتالي فهي تناقض مقاييس الإنتاج الضخم الذي تقدمه الشركة إلى جمهور ضخم مفترض غير محدد المعالم والألوان، وبالتالي يمكن أن نؤكد على أن التحول الذي فرضه مجتمع المعلومات هو الانتقال من الإنتاج الضخم الموحد إلى الإنتاج المحدود المتنوع و)المشخص(، إذ أن تقنيات الصناعة المدعومة بالحاسوب، تتيح إنتاج كميات قليلة من أشياء مشخصة تتميز بأنها ذات قيمة مضافة كبيرة.

٢-٢-٤ من الانغلاق نحو الانفتاح

كانت شركات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تسعى نحو الانغلاق أي نحو إنتاج كل شيء ضمن أقسام الشركة بما في ذلك توزيع المنتج وتسويقه في حين يتميز اقتصاد العالم اليوم بقدرته على صنع السيارة أو الحاسوب أو أية آلة أخرى في أربعة بلدان مختلفة ثم يمكن أن تجمع أجزاؤها في بلد خامس، حيث أن المنتج بشكله النهائي سيكون نتاج تعاون خمس شركات أو أكثر ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود وتتخطى العقلية المركزية الضيقة.

مثال بسيط :لنأخذ أي حاسوب كمنتج نهائي هل يمكن القول إنه إنتاج مطلق لشركة واحدة أو بلد واحد؟

مثال آخر :شركات الطعام السريع تتعاقد مع بعض الشركات الزراعية في مناطق مختلفة من العالم وتتفق معها على مواصفات المنتجات وشروط الإنتاج)بطاطا، دواجن، لحوم (لكي يخرج المنتج)الطعام السريع (بالنكهة المميزة المرغوبة من المستهاك، مما يجعل الشراكة ثلاثية الأطراف) :المطاعم، شركات زراعية، عملاء اومستهلكون، وبالفعل تقدمت بعض الشركات الزراعية إلى المطاعم المتعاقدة معها باقتراحات لتحسين المنتج وذلك بتحسين شروط زراعته للحصول على نكهة أفضل، كما أن العملاء يتدخلون بملاحظاتهم المكتوبة حول رغباتهم، مما يجعل منهم شريكاً ثالثاً في هذه العملية، بل وإن بعض الشركات الصناعية تتيح للمستهلك تحديد مواصفات المنتج الصناعي وتصنيعه وفقاً لمزاج المستهلك تماماً، وما على الأخير سوى تحديد المواصفات وضغط مفتاح الطلبية، فيصله طلبه وفقاً للمواصفات الشخصية تماماً.

وهذه الطريقة تمنح فرصة الحصول على أعلى قيمة مضافة ممكنة فهو يقدم منتجات قليلة مشخصة، ولكنه يحصل منها على قيمة مضافة عالية مما يتيح الحصول على ربح معقول مقابل إنتاج غير مكثف وغير نمطي..إلا أن هذه الطريقة في العمل المفتوح بين عدة شركاء تتطلب تشكيل فريق عمل قوي من المصممين والإداريين الذين يتواصلون عبر شبكات الاتصال الدولية ويعملون كما لو أنهم في مبنى واحد إلى جانب ذلك نلاحظ أن الخدمات المصرفية قد تخطت حدودها القومية، وصارت تقدم خدماتها ليلاً ونهاراً بلا انقطاع، فكل شيء :الأسهم والسندات والمواد والبضائع والنقود، وبالجملة كل شيء يباع ويشرى دون انقطاع أو توقف.

٢-٢-٥ دورة حياة المنتج :من الدورة الطويلة إلى التسارع التنافسي

يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه يعتمد على الصناعة المتنوعة التي تسعى إلى تخفيض عمر المنتج أو دورة حياة المنتج

.(فتحت ضغط المنافسة الشديدة يسعى المصممون إلى التقاط ردود فعل المستهلك فور توزيع المنتج الجديد، ليصار إلى دراسة الملاحظات السلبية وتوجهات العملاء ورغباتهم، والإسراع بإنجاز تصميم جديد وإجراء التجارب اللازمة عليه، ومن ثم طرحه في السوق قبل أن يتمكن المنافسون من طرح منتجهم البديل.

إن السباق المتواصل يجعل)دورة حياة المنتج (أقصر كل يوم، مما يؤكد عدم قدرة الشركة على طرح أعداد كبيرة من منتجات موحدة. ونلاحظ أن هذا الاتجاه معاكس تماماً للاحتكار والمركزية الشديدة وخطوط الإنتاج عالية الكثافة، حيث كانت تطرح أعداداً هائلة من المنتجات المتشابهة، وتنتظر فترة زمنية طويلة قبل إجراء تعديلات على النموذج القديم، أي أن)دورة حياة المنتج (كانت طويلة نسبياً.

٢-٢-٦ الشراكة الاقتصادية

يتميز الاقتصاد المبني على المعلومات باعتماده على فريق العمل لأن المنتجات الجديدة تنتقل من المصممين إلى المنتجين ثم إلى الموزعين وأخيراً إلى العملاء وذلك بكل سرعة ممكنة.ويشكل هؤلاء جميعاً فريق عمل واحد، وإن كان متباعداً وموزعاً في أرجاء الأرض جميعها،وتسعى الشركات دوماً إلى زيادة سرعة العمل للوصول إلى دورة حياة منتج أقصر فأقصر بصورة متواصلة.

٢-٢-٧ إعادة توزيع الأرباح والمسؤوليات والسلطات

لزيادة سرعة العمل في الشركة وتقصير دورة حياة المنتج آثار كثيرة، ولكن أهمها هو أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على إعادة توزيع الأرباح والمسئوليات والسلطات..فمثلاً تساهم هذه السرعة في تخفيض أرباح المصارف الناتجة عن بقاء المال جاهزاً في حسابات العملاء، فترة طويلة قبل ورود شيكات الجهة المنتجة بطلبه، فبقدر ما تحصل الشركات على سرعة أكبر بسبب الإمكانات الحديثة للتكنولوجيا وتحت ضغط المنافسة الشديدة بهدف تقصير دورة حياة المنتج، فإن الأرباح التي تحققها المصارف تتضاءل، وتصبح هذه المصارف مضطرة للبحث عن موارد أخرى مما يقودها إلى مزاحمة الفروع الأخرى للقطاع المالي من خلال تطوير خدماتها وتنويعها وتوسيع نطاقها.

٢-٢-٨ العولمة في مواجهة النظم المالية الوطنية

عندما أصبح الإنتاج والتسويق عالميين بدأت الأموال تتحرك بسهولة وسرعة، من فوق الحدود الوطني وقد نشأ عن ذلك تناقضات بين العولمة والنظم المالية الوطنية القديمة، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تمزيق النظم المالية القديمة ليصبح النظام المالي أكثر مرونة وأكثر قدرة على تلبية متطلبات الشركات، وعلى مواجهة الأزمات المحلية الصغيرة.

وبالمقابل كلما صغرت الحواجز بين النظم الاقتصادية الوطنية أو ألغيت تماماً، فإننا نلاحظ نتائج سلبية واضحة لهذا الاتجاه، لأنه يذكي سعير المضاربات ويزيد من خطورة الانهيار الشامل.

٢-٢-٩ نظام جديد لخلق الثروة بسرعة شبكات الاتصال

بمقدار ما تنمو أسواق رؤوس الأموال وتتواصل مع بعضها بعضاً من هونغ كونغ إلى طوكيو وباريس ونيويورك ولندن، فإن المال يجري بسرعة أكبر، إذ أن شبكات الاتصال الإلكترونية تتيح جمع أو توزيع مليارات الدولارات في ثوان معدودة. وهكذا يتدفق المال بتسارع متزايد، وهو يتدفق بسرعة شبكات الاتصال نفسها، وبذلك تنتقل القوة المالية من يد إلى يد بسرعات متزايدة.

وإذا نظرنا إلى هذه التغيرات ستجد أنها تمثل أعمق إعادة بناء عرفها العالم المالي من بدء الأيام الأولى للعهد الصناعي، وهي تعكس ظهور نظام جديد لخلق الثروة.

٢-٢-١٠ المعرفة أهم مصادر الثروة والسلطة في عصر المعلومات

كان رأس المال يشتري (المعرفة العلمية ويوظفها في خدمة خطوط إنتاجه الكثيفة في المراحل السابقة جميعها بدءاً من الثورة الصناعية, أما اليوم فإن المعرفة العلمية أوبعبارة أخرى (المعلومات) تحولت إلى مصدر من مصادر الثروة، ولعله سيكون أحد أهم مصادرها في القرن الحادي والعشرين.. فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من أقوى الشركات العالمية لم تستند في قوتها إلى أرصدتها المالية أو إلى موجوداتها المادية من بناء أو تجهيزات أو آلات، بل استندت إلى الكفاءة التنظيمية لدى الإدارة ومجموعة العلاقات والصلات والتطوير المستمر والإبداع والطرح المستمر لمبادرات جديدة.

وكان أوضح مثال على هذا النموذج الجديد من شركات المستقبل :شركة مايكروسوفت ومؤسسها بيل جيتس الذي كان مبرمجاً متواضعاً في إمكاناته المادية، ولكنه يمتلك الإبداع والقدرة على الإدارة، وبذلك استطاع أن ينتقل إلى مرتبة أغنى رجل في العالم، وتقدر ثروته اليوم بمئة مليار دولار, غير أن مايكروسوفت ليست الوحيدة فهناك IBMوشركة CNNفي أمريكا و BULLفي فرنسا وهناك صناعة برمجية هامة في الهند استطاعت أن تحصل على عقود تجاوزت الخمسة مليارات دولار في مجال المساعدة في تصحيح برمجيات الشركات الغربية لتتلاءم مع العام الحالي وهناك بداية طيبة لصناعة البرمجيات العربية في مصر

تجاوزت وارداتها ثلاثمئة مليون دولار و كل هذه الأعمال اعتمدت أساساً على رأس مال وحيد :إنه الإنسان بخبرته ومعرفته وعلمه.

٢-٢-١١ النقد الإلكتروني يحل محل النقد الورقي

تتجاوز التغيرات البنيوية المعاصرة مجرد ظهور (المعلومات) كمصدر جديد للثروة والسلطة، فالتبادل النقدي اليوم بحد ذاته لم يعد سوى أرقام ورموز مسجلة على حواسيب الشبكات الدولية.

وتبدو العملة الورقية اليوم وكأنها تسير بثبات نحو نهايتها المحتومة كعملة ثانوية إلى جانب أشكال النقد القديم :الذهب، الفضة، وإلى جانب أشكال النقد في الأزمان الغابرة كالنحاس والمرجان والتبادل العيني.. فالنقد الإلكتروني ليس سوى مجرد تتابع دقيق للأصفار والآحاد تنقل من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة الدولية.

لقد دخلت التجارة الإلكترونية إلى الاقتصاد العالمي من أوسع الأبواب، وستسيطر قريباً على الجزء الأعظم من الأسواق العالمية ويصل حجم التجارة الإلكترونية سنوياً إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار، وفي حين يتجاوز التبادل النقدي العالمي هذا الرقم بكثير، فهو يتراوح بين 70 إلى) 100تريليون دولار (إلا أن أكثر من نصف هذا التبادل النقدي يخص المضاربات المالية ولا علاقة له بالتجارةوبذلك نستطيع القول إن التجارة الإلكترونية اليوم تجاوزت حجم 5% من التجارة العالمية.

ويعتمد التبادل التجاري الإلكتروني على وسائط مختلفة بدءاً من التبادل عبر الشبكة الدولية بين حواسيب المستهلك والمصرف والشركة المنتجة، كما يعتمد على بطاقات VISAالتي يستخدمها اليوم أكثر من 200مليون من الناس للشراء من عدد كبير من المخازن والمطاعم والفنادق والمراكز التجارية تزيد على سبعة ملايين، تقبل التسديد ببطاقات VISA، إلا أن البطاقات الذكية تستطيع أن تقوم بتسديد فوري، كما أنها)شيك (يدفع في ثانية واحدة.

وهنالك عملات إلكترونية خاصة (مثل بطاقات الهواتف والسكك الحديدية وبطاقات الوجبات في مطاعم المعاهد والمدارس، وكل هذه التبادلات تستخدم النقد الإلكتروني.

إن هذا النظام الجديد، سيقلل من أهمية المصارف التي تعالج العمليات المالية على دفعات منفصلة، وسيسود نظام الدفع المتصل أي أن النظام المالي سيعمل في الزمن الحقيقي Real Timeدقيقة بدقيقة وثانية بثانية.

إن هذه التطورات العميقة تهدد النظام المالي القديم ووجود المصارف بحد ذاته, فالمصرف اليوم لا يقوم بدوره كعامل أساسي في حركة التبادل التجاري، والشركات اليوم تستطيع العمل خارج النظام المصرفي وتنظيماته، ورغم كل الآفاق المستقبلية للتجارة الإلكترونية، إلا أن استخدامها اليوم محصور ضمن حدود الولايات المتحدة التي تستخدم ٩٠% من حجم التجارة الإلكترونية في العالم.

وفي العقد القادم سيتضاعف حجم التجارة بفضل دخول اليابان والاتحاد الأوربي، وبالتالي ستنخفض حصة الولايات المتحدة إلى ٧٠% في حين سيحتاج تأثيرها على الدول النامية إلى عشرين سنة على الأقل.

٢-٢-١٢ القوة العاملة والبطالة

من الممكن أن تنشأ مفاهيم جديدة حول الصناعة والزراعة والخدمات والبطالة، ولابد أن نتذكر أن الثورة الصناعية حملت معها أساليب ومفاهيم جديدة، فبعد أن كان العاملون في الزراعة يشكلون أكثر من نصف السكان انخفضت نسبتهم إلى الثلث ثم الخمس. وفي الولايات المتحدة لا يشكل المزارعون أكثر من 2%من السكان، وتنتج هذه النسبة القليلة أعلى نسبة من السلع الغذائية في العالم.

ويشهد العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تطوراً مماثلاً في مجال الصناعة، فقد انتهت في الدول المتقدمة المهن الصناعية الخطرة والصعبة والشاقة، وتم استبدالها بآلات مبرمجة وعدد قليل من العمال يراقبون عملها. ولذلك نلاحظ توجهاً ثابتاً ومستمراً نحو زيادة عدد العاملين في قطاع المعلومات وبالمقابل تقلص عدد العاملين في الزراعة والصناعة، وبالفعل فقد وصل عدد العاملين ممن يتصل عملهم بأنظمة المعلومات أكثر من ثلاثة أرباع القوة العاملة في الولايات المتحدة.

إن العدد الكلي للعاملين في الصناعة في الولايات المتحدة كان عام 1968حوالى 19مليون شخص تقريباً، وبقي العدد الإجمالي للعاملين في الصناعة بعد عشرين عاماً 19مليوناً. ولكن هذا لا يعني أن عدد الوظائف ونوعيتها بقي كما هو في الوظائف القديمة، بل إن اعتماد الشركات الصناعية على تكنولوجيا المعلومات، جعل الشركات تحتاج إلى قوة عاملة جديدة مختلفة جذرياً، باستمرار. وهكذا فإن قضية البطالة اليوم تأخذ مفهوماً مختلفاً، وبالتالي يمكن البحث عن حلول لها في حدود مختلفة جداً عما كان سائداً حتى الآن.

إن البطالة في مجتمع المعلومات مشكلة نوعية وليست كمية. فقد استطاع اقتصاد الثورة الصناعية أن يخلق سوقاً واسعة للأيدي العاملة ينتقي منه ما يشاء، ويستطيع أن يستوعب عمال النسيج المسرحين في مصانع الإسمنت أو الحديد، لأن العمل لم يكن يتطلب سوى مقدار محدود من المهارات والكفاءة التي يمكن أن يكتسبها العامل الجديد بسرعة مقبولة. أما سوق العمل اليوم فيتميز بالطلب على الأيدي العاملة التي تتمتع بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر فإذا لم يكن العاطلون عن العمل، قادرين على التكيف مع هذه المتطلبات، فإن الأعمال الجديدة لن تتمكن من استيعابهم.

٢-٢-١٣ نموذج جديد للإدارة

جرت العادة في التنظيمات الإدارية للمؤسسات الصناعية القديمة، أن تقوم الإدارة بتقسيم العمل إلى أجزاء من العمليات البسيطة المتتالية التي لا تحتاج أية عملية منها إلى خبرة كبيرة.
ويكون المدير مسؤولاً عن متابعة وتسلسل وترابط هذه العمليات البسيطة المتتالية للتأكد من أن خط الإنتاج يسير بصورة صحيحة. إن هذه الطريقة في الإدارة تعتمد نظرياً على ضرورة الرد التدريجي للمشكلات إلى أبسط عناصرها، وبالتالي الفصل بين هذه العمليات وتتبعها ثم تحليلها بشكل متكامل. وبالنتيجة كانت الإدارة تتعامل مع الإنتاج كما لو أنه سلسلة من المراحل المعزولة.

وهكذا فقد كان جمع رؤوس الأموال وشراء المواد الأولية، وتوظيف العمال، واستخدام التقنيات الجاهزة، والاستعانة بالدعاية والبيع، وتوزيع المنتج، كل ذلك كان من المنظور القديم يمثل عمليات كانت تؤلف تتابعاً منفصل الأجزاء، هذا إذا لم تكن أعمالاً متميزةً تماماً.

أما النموذج الجديد للإنتاج فهو يستند إلى منظور متكامل للإدارة، ينظر إلى الإنتاج كسيرورة أكثر تركيباً، إنه يستند إلى التسليم بأن جمع العناصر إلى جانب بعضها بعضاً لا يستطيع أن يشكل المجموعة الإجمالية للإنتاج، فالمجموعة عندما تعمل يجب أن تكون أكبر فاعلية من مجموع أجزائها. وبالتالي لا يمكن لأي جزء ضمن نظام إنتاج حديث متكامل أن يكون مقطوع الصلة بالأجزاء الأخرى.
كما أن المفاهيم الحديثة تؤكد أن العمل لا يبدأ وينتهي داخل المصنع، فهي توسع دراسة عملية الإنتاج باتجاه الماضي وباتجاه المستقبل، لأن أي تصميم جديد يجب أن يستند إلى رغبات العملاء وملاحظاتهم حول النمط السابق الذي أنتجته الشركة. أما اتجاه المستقبل فيتلخص في تقديم)خدمات ما بعد البيع (و)دعم المنتج (وضمان تقديم صيانة كاملة لسنة أو عدة سنوات.

٢-٢-١٤ فريق العمل

في الإدارة الصناعية القديمة كان العاملون يعملون ضمن مراحل معزولة، وكانوا لا يعرفون شيئاً عما يجري في المراحل الأخرى أي أن الإدارة كانت مركزية، وكانت تختزن كل المعلومات والملاحظات حول أجزاء ومراحل العمل كله.. أما اليوم وفي ظل ثورة المعلومات، فإن النموذج المعتمد هو تشكيل فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أية مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته ليس فقط بالنسبة للمرحلة التي عمل بها وإنما بالنسبة للمراحل الأخرى أيضاً. فالمسؤول عن تسويق المنتج يتصل بالمصمم ويعرض عليه ملاحظات العملاء، والمصمم يتصل ويتعاون مع قسم الإنتاج لتلافي أي تنفيذ غير مناسب للتصميم المقترح وهكذا.

٢-٢-١٥ الإنتاج المتنوع على الطلب يخفض حجم المخزون

توفر نظم إدارة الإنتاج الصناعي كمية كافية من المعلومات لإعادة تنظيم العمل وتحديد الوقت المناسب والكمية المناسبة من المنتجات التي يجب إنتاجها لتغطية السوق، وبالتالي ستتمتع الإدارة بإمكانية إدارة الإنتاج دون أن تضطر إلى تخزين أية كمية من المنتجات الاحتياطية(المخزون).

إن الإنتاج المتنوع بأعداد قليلة مناسبة هو الحل المناسب لعدم استخدام مساحات واسعة للتخزين مع كل ما يترتب على ذلك من تجميد للمبالغ الناجمة عن كلفة الإنتاج فترة طويلة قبل تصريف البضائع.

الفصل الثالث : سمات التنمية الاقتصادية في عصر المعلومات

ثمة عدد كبير من الكتاب يصورون العصر القادم بالألوان الوردية ليستخرجوا منه قسراً صورة جميلة تبرز تفاؤلهم متناسين أن التطورات التاريخية الكبرى لا يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية بحد ذاتها وإنما إيجابية عندما تتعامل معها الجماعات البشرية بصورة ملائمة تجعلها تستفيد من هذه التطورات، وهي سلبية عندما تتجاهلها جماعات أخرى وتتعامل مع الوقائع على أنها ثابتة دون أخذ التطورات الجديدة بعين الاهتمام (٦)

وبعد العرض السابق لاقتصاد عصر المعلومات بسماته الإيجابية والسلبية نستطيع أن نوجز بعض سمات التنمية الاقتصادية في عصر المعلومات فيما يلي:

٣-١ ثمة تطور إيجابي في الاقتصاد العالمي وهو إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال هائلة ولكنها تمتلك الخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور، مما يشكل فرصة عظيمة أمام الجيل الجديد من المستثمرين الطموحين في الدول النامية الذين تنقصهم رؤوس الأموال الكبيرة والتجهيزات الضخمة، ولكنهم يستطيعون تعويض هذا النقص من خلال التميز بإدارة متطورة وديناميكية تنظيمية عالية وتطوير مبادرات مستمرة ومن خلال الإبداع الخلاق. وتقع على عاتق الحكومات العربية مسؤولية دعم هذا الاتجاه الذي لا ينحصر في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنما أيضاً في المجال الصناعي والمصرفي وفي مجال الخدمات التي تتميز باعتمادها على تكنولوجيا المعلومات.

٣-٢ لابد من الاستفادة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، التي تتميز بالانفتاح الاقتصادي، وإمكانية تكامل مراحل صناعة معينة تقام في عدة دول ويتم تجميع المنتج النهائى بإشراف هذه الشركات المتكاملة معاً، مما يؤكد مبدأ الشراكة، ومما يجعل هذه الشركات تعمل كفريق عمل واحد، ويمكن تطبيق روح هذه الاتجاهات في مجال السوق العربية المشتركة، مع الحرص على نجاح التجارب الأولى في هذا المضمار لتكون نموذجاً قادراً على الجذب والتوسع والانتشار.

٣-٣ نلاحظ تركيزاً كبيراً في العالم المتقدم على تطوير التعليم العالي وعلى مفهوم الجامعة المفتوحة والتعليم المستمر. ونلاحظ إعادة بناء إستراتيجية التعليم والمعلومات العلمية في الدول المتقدمة بشكل متعاقب عبر فترات زمنية غير متباعدة. ونعتقد أن الدول النامية هي أحوج ما تكون إلى اقتفاء أثر هذا المسار الإيجابي، ووضع الإستراتيجيات الملائمة لبيئتها ومجتمعها واقتصادها وبما يتناسب مع الموارد المادية المتاحة، بهدف القضاء على الأمية والنهوض بمستوى التعليم الأساسي والعالي، وإنشاء مراكز التعليم المستمر، والتركيز على تطوير الإمكانات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات)دور تطوير البرمجيات، معاهد التدريب على البرمجيات(.

٣-٤ إن القضاء على البطالة في عالم اليوم لا يعتمد على توظيف استثمارات ضخمة تستوعب ألوف العمال غير المدربين وغير المهرة، بل يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير خبرات اليد العاملة وتنظيمها، وخلق مبادرات وطنية لاستيعاب هذه اليد العاملة الخبيرة.

٣-٥ لابد من إعطاء أهمية كبرى للتعليم ومراكز التعليم المستمر فهو الاستثمار الأفضل للمستقبل. ويعادله في الأهمية الاستثمار في مجال البنية التحتية للاقتصاد والصناعة وخاصة

في مجال الشبكات والاتصالات والكهرباء والخدمات العامة وإقامة هياكل أساسية للمعلومات العلمية والمكتبات المتخصصة.

٣-٦ .إن التغيرات البنيوية الهائلة التي تجذرت في الدول المتقدمة، والتي تقدم كل يوم تطورات جديدة مذهلة، يجب ألا تدفع البلدان النامية إلى تبني المناهج والأساليب المتبعة في الدول المتقدمة. فمن المستحيل انتقال البنى القائمة في الدول المتقدمة بشكل آلي ومباشر إلى الدول النامية ودون أي تعديل. إلا أننا نستطيع أن نؤكد على أن الاتجاهات الرئيسة لهذه التطورات الجذرية التي شهدها العالم ستؤثر على مجريات التطور التنموي في البلدان النامية. ولذلك لابد للدول النامية من التعامل مع نتائج التطورات، ولا بد لها من أن تعد العدة كي تقلص النتائج السلبية المحتملة لهذه لتأثيرات، وبالمقابل الاستفادة إلى الحد الأقصى من النتائج التي تلائم اتجاهات التطور الاجتماعي التنموي الشامل في البلدان النامية.

٣-٧.إن اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية وروح المبادرة ليساهم في الوصول إلى متوسط معدلات النمو الاقتصادي العالمية، وسيساهم في إيجاد آليات اقتصادية تستطيع أن تحقق توازناً إيجابياً بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

٣-٨ إن التوسع باستخدام تكنولوجيا المعلومات في مراحل التعليم جميعها يعد أفضل استثمار حقيقي من أجل المستقبل. كما يجب التركيز على أهمية التعليم المستمر. فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية بمعزل عن التحضير للاندماج بعصر المعلومات، وهذا لن يتم إلا بدعم البنى العصرية الجديدة في التعليم والثقافة وفي الاقتصاد والمجتمع.

٣-٩. تشجيع البحث العلمي وربطه بتوجهات التنمية من خلال تأسيس جهة عليا مسؤولة عن التنسيق بين الجامعات والمراكز والمعاهد وجهات البحث العلمي كلها من جهة، وبين المؤسسات العامة والخاصة كجهات مستفيدة من جهة أخرى، إذ يمكن أن تخصص الجهة المستفيدة مبلغاً لتمويل مشروع هام لعملها في المجال الإداري أو الإنتاجي، وهكذا يتم بناء مشاريع جديدة مرتبطة بعملية البحث العلمي وبالتنمية.

٣-١٠ وضع إستراتيجية وطنية للتربية والتعليم العالي تؤطر أهداف هذا القطاع الوطني الهام بما يتناسب مع التغيرات البنيوية، التي يشهدها العالم وغيرت بصورة جذرية احتياجات سوق

العمل. فهل ينبغي الاستمرار إلى ما لا نهاية في تخريج أعداد هائلة من طلاب الجامعة والمعاهد دون إيجاد فرص عمل لهم؟ مما يسبب هدراً في الأموال والوقت والطاقات الشابة.

.٣-١١ لا بد من التركيز على أهمية التبادل التجاري بين البلدان العربية وإقامة مشاريع اقتصادية متطورة مشتركة ورفع مستوى التجارة البينية العربية وإقامة مشاريع صناعية مشتركة وتطوير العلاقة بين السوق العربية المشتركة والاتحاد الأوربي.

٣-١٢ تعزيز الصادرات من خلال:
*تشجيع الشركات العاملة في مجال التصدير.
*الاهتمام بشركات التسويق.
*تشجيع الصناعات المتكاملة التي تتضمن الاستفادة من المواد الخام المتوافرة وطنياً. مثلاً بلد ينتج القطن، يستحسن إقامة صناعة متكاملة تبدأ بالقطن الخام والصوف الخام وتصنيع الغزل ثم النسيج ثم الملابس الجاهزة وبيوت الأزياء.
* تشجيع الشركات التي تدخل في عملها تكنولوجيا المعلومات ومنحها تسهيلات خاصة

ويعاني الشباب من ازمة البطالة ومن اهم سمات ظاهرة البطالة تركزها بالدرجة الاولى بين الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة والذين يدخلون سوق العمل للمرة الاولى ونسبة كبيرة من بين هؤلاء المتعطلين ان لم تكن غالبة من الشباب الاكثر والافضل تعليما (٧)

الفصل الرابع: شفافية المعلومات في مصر

في الواقع استطاعت مصر أن توفر منافذ وطرق عديدة لنشر وعرض المعلومات بأنواعها المختلفة ولكن العبرة بنوعية البيانات فهل هى حقيقية أم وهمية وخادعة؟ وقامت مصر بإنشاء أجهزة رسمية متخصصة لجمع المعلومات المختلفة ونشرها وتأسيس مواقع لهذه الاجهزة الرسمية عبر الانترنت لتكون متاحة للجميع في عصر اصبح الانترنت نافذة واسعة يطل منها الجميع على العالم بأكمله ومن هذه الاجهزة:

١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الذي يقدم قواعد معلوماتية للباحثين والمتخصصين وصناع القرار .

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الذي يعمل على جمع المعلومات الدقيقة والمختلفة عن السكان والانشطة الاقتصادية والمهن المختلفة والاعمار وحركة المواليد والوفيات ونشر ذلك في التعدادات المحتلفة مثل تعداد ١٩٧٦و تعداد ١٩٨٦ وتعداد ١٩٩٦ وتعداد ٢٠٠٦.

٣- الوزارات الحكومية المختلفة مثل وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الاستثمار وغيرهما من الوزارات التي أسست موقعاً لها عبر الانترنت يقدم معلومات وبيانات واشتراطات للمستثمرين في خطوة نحو تحقيق الحكومة الالكترونية.

كان ما سبق على سبيل المثال لا الحصر على الطرق الرسمية لجمع البيانات ونشرها في مصر ولا يقتصر توفير المعلومات ونشرها على المواقع أو الجهات الحكومية بل تعدى ذلك الى الشركات التي أصبح لها موقع على الانترنت ايضاً تطرح فيه أخبار الأداء الاقتصادي لها وحركة الاسهم والسندات (الاداء فى البورصة) والارباح وكيفية الاكتتاب للجمهور مثل موقع جمعية مستثمري العاشر من رمضان والسادات.

وفيما يلي عينة من البيانات المحورية والاساسية المهمة لدفع حركة التنمية الاقتصادية فى مصر والمنشورة عبر الانترنت والتي تعد دليلاً على محاولة مصر الدخول في عصر المعلومات :

٤-١ موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(بوابة معلومات مصر)
http://www.idsc.gov.eg/
في الواقع يقدم هذا الموقع الرسمي قاعدة معلوماتية هائلة وحديثة عبر سلاسل زمنية طويلة لمجالات اقتصادية مختلفة مما يجعل هناك مناخ استثماري عالى الوضوح بشفافية المعلومات المتواجدة وتجعل المستثمرين على دراية كاملة بالسوق المصري وقوى الطلب والعرض وحركة الاسعار والعوامل المؤثرة المختلفة مما يشجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم في مصر في مناخ يتسم بالثقة والوضوح كما يتسم باحتمال عالي للربحية .

ومن هذه البيانات على سبيل المثال ما يلي :
٤-١-١عدد الشركات التي تم خصخصتها كليا او جزئيا (تراكمي(في مصر من خلال سلسلة زمنية طويلة من عام ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٦. (١٠)

٤-١-٢ الاستثمار المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية بالمليار الجنيه عبر سلسلة زمنية طويلة منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٧ مما يقدم مؤشرات واضحة على مناخ الاستثمار في مصر في خطوة تشجيعية للمستثمرين على ضخ مزيد من الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤-٢ موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
http://www.capmas.gov.eg/home.htm
ويقدم قاعدة معلوماتية موثقة للباحثين والمخططين والمستثمرين وصناع القرار مما يجعل مناخ الاستثمار في درجة عالية من الشفافية وأحدث ما قدمه حتى الان هو تعداد ٢٠٠٦ وما يمثله من موسوعة معلوماتية دقيقة عن واقع سكان مصر وأنشطتهم الاقتصادية كما يجعل صناع التنمية والمخططين على علم ودراية بأبعاد عمليات التنمية المختلفة وتأثيرها ونتائجها الاقتصادية من مستويات الدخول والعمالة والدخل القومي والمحلي والناتج المحلي القومي والمحلي وغيرهم.

ومن أمثلة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

٤-٢-١ ارتفعت قيمة الصادرات (طبقا للنظام العام) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧ لتصل إلى ١.٤٥٥ مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها ١٢.٧% عن شهر سبتمبر ٢٠٠٦ . (١١)
, ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات لبعض السلع مثل (أرز مبيض مقشور – الملابس الجاهزة – بترول خام – بروبان مسيل) .

٤-٢-٢ ارتفعت قيمة الواردات (طبقا للنظام العام) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٢.٦٢٩ مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها ٣٠.٧% عن شهر سبتمبر ٢٠٠٦ , نتيجة لارتفاع قيمة الواردات لبعض السلع مثل (الفحم بانواعه– سيارات الركوب– الخشب ومصنوعاتة – اللحوم – فول الصويا – ذرة – قمح – مواد أولية من حديد أو صلب)

٤-٢-٣ بلغ العجز فى الميزان التجارى إلى ١.١٧٤ مليار دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧ مقابل ٠.٧٢١ مليار دولار فى شهر سبتمبر ٢٠٠٦ بنسبة ارتفاع قدرها ٦٢.٨% .

٤-٢-٤ شهدت السياحة الشهرية الوافدة لجمهورية مصر العربية تطوراً فى أعداد السائحين وكذا الليالى السياحية وتشير إحصاءات السياحة عن شهر أكتوبر ٢٠٠٧ إلى الحقائق الآتية :

- بلغ عدد السائحين القادمين من كافة مناطق العالم ١١٢٩٨٣٤ سائحا خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٣٢.١% عن شهر أكتوبر ٢٠٠٦ .
- بلغ عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون المغادرون ١٠٢٣٩٧٦١ ليلة خلال أكتوبر٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٣٨.٣% عن شهر أكتوبر ٢٠٠٦ .
- يمثل السائحون القادمون من دول أوروبا خلال شهر أكتوبر٢٠٠٧ أعلى نسبة من اجمالى السائحين بنسبة ٧٥.٥ % يليها دول الشرق الأوسط بنسبة ١٢.٢% ثم دول إفريقيا بنسبة ٣.٢% ثم دول شرق آسيا والباسفيك بنسبة ٢.٨% ثم دول أمريكا الشمالية بنسبة ٢.٧% .
- بلغ عدد السائحين العرب القادمين من الدول العربية ١٦٤٦٨٦ سائحا خلال أكتوبر٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ٦.٥ % عن شهر أكتوبر٢٠٠٦ وكانت أكثر الدول إيفادا للسائحين ليبيا يليها السعودية ثم السودان ثم الأردن ثم سوريا .

- كما بلغ عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون العرب المغادرون ١٥٦٦٩١٨ ليلة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ٨.١% عن شهر أكتوبر ٢٠٠٦ وكان لسائحي ليبيا النصيب الأكبر في عدد الليالي السياحية يليها السعودية ثم الأردن ثم اليمن .

ومن ثم يمكن القول أن مصر قطعت شوطاً متطوراً في تحقيق شفافية المعلومات بما يخدم عمليات التنمية الاقتصادية ويضع للمخططين والاقتصاديين القواعد المعلوماتية الدقيقية لتنفيذ عمليات التنمية ومنها التنمية المستدامة المستهدفة ولكن لا تزال هناك تحديات واسعة امام مصر والعالم العربي لتحقيق شفافية المعلومات بالفعل، فدولة دون معلومات صحيحة ومعروفة لا يمكن أن تتقدم ويتكاتف شعبها للنهوض باقتصاد هذه الدولة وجميع مجالاتها.

الهوامش:

١- موسوعة المعرفة ويكبيديا
http://ar.wikipedia.org

٢- موقع الرقميات
http://www.alrakameiat.com/_

٣- .إبراهيم عباس الزهيري، المحاسبية التعليمية.. مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم في مصر، ورقة عمل ،كلية التربية ، جامعة حلوان.

٤- موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الامريكية –واشنطن

٥- صحيفة الجزيرة

٦- .بشار عباس، المعلومات والتنمية الاقتصادية موقع النادي العربي للمعلومات
http://www.arabcin.net

٧-مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر,تحرير : حنان قنديل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة, ٢٠٠١, ص : ١٠٩.

٨- هبة نصار، الندوة الاقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية, عمان – الاردن , ٢٠٠٤

٩- سميحة فوزي, سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر, ورقة عمل رقم ٦٨ , المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ٢٠٠٢ , ص:٩

١٠- - موقع بوابة معلومات مصر http://www.idsc.gov.eg/.

١١- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
http://www.capmas.gov.eg/home.htm

المراجع :

١- إبراهيم عباس الزهيري، المحاسبية التعليمية.. مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم في مصر، ورقة عمل ،كلية التربية ، جامعة حلوان.

٢- بشار عباس، المعلومات والتنمية الاقتصادية موقع النادي العربي للمعلومات http://www.arabcin.net

٣- صحيفة الجزيرة السعودية

٤- سميحة فوزي, سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر, ورقة عمل رقم ٦٨ , المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ٢٠٠٢ .

٥- مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر,تحرير : حنان قنديل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة, ٢٠٠١.

٦- موسوعة المعرفة ويكبيديا
http://ar.wikipedia.org

٧- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
http://www.capmas.gov.eg/home.htm

٨- موقع الرقميات
http://www.alrakameiat.com/_

٩- موقع بوابة معلومات مصر http://www.idsc.gov.eg/.

١٠- موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الامريكية –واشنطن

١١- هبة نصار، الندوة الاقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية, عمان – الاردن , ٢٠٠٤.